(٥) القضية خطيرة ولكن الأخطر هو السكوت عليها

كلمة البداية :

أعرفتم لماذا انتشر تجريف الأرض عندنا ؟ يعزو قوم السبب إلى استخدام الطمى فى « التطنيش » أى أن السادة الكبار بعد كل الذى قيل ، وسار ، وثار ، يعملون أذنا من طين وأذنا من عجين .. عجين الطين أيضا .

على أن هناك صُمًّا يسمعون الهواتف النفسية فى داخلهم إذا صفا داخلهم ..

كما أن هناك مكفوفين يرون آفاقا وأعماقا بنور البصيرة وهى أشد نفاذا من البصر .. فهناك مفتوحو الأبصار ولكن لا يرون وقد عبر القرآن الكريم عن هذا أبلغ تعبير فى قوله :

(لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها) ١٧٩ ك الاعراف .

ويقول جلت آياته :

(ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل) ويقول (والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم عَمىً) .

ويقول (فإنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور) . ٤٦ م الحج ٢٢

لا يزال رئيس الحكومة وهو أستاذ اقتصاد ، مشغولا بالرد فى الصحف على الأسئلة (الخفافى) ، أما قضية البلد التى سألناه عنها ، فلم تحظ بجواب ، لهذا أرانى مضطرة إلى أن أعرف الاقتصاد للمتخصصين جدا ولأساتذة الاقتصاد معهم ..

نشر هذا المقال فى جريدة (الشعب) فى ٨٦/٩/٣٠ .

الاقتصاد ليس المال فحسب ، ولكنه « المكان السياسى والمكانة الدولية » فإذا كان قويا وثابتا ، كانت مكانة الدولة بين دول العالم كفاء هذه القوة والثبات ، وإذا كان ضعيفا مهتزا تائها ، فقدت الدولة مكانتها السياسية .. ومن هنا اتجه التشريع الحديث إلى تأثيم الجرائم الاقتصادية باعتبارها ضارة بأمن الدولة وسلامة مركزها المالى ، بل إن الجرائم الاقتصادية تفوق أهميتها أهمية الجرائم التى تقع على فرد بعينه .. ذلك أن **الجريمة الاقتصادية كارثة مجتمع بأسره** .

لهذا عمدت دول كثيرة إلى تجريم الأفعال التى تشكل أى نوع من الجرائم الاقتصادية ، ولم يتقاعس التشريع المصرى عن العالم المتحضر ، فحذا حذو التشريعات المعمول بها فى هذا الشأن ، فعدل أحكام الباب الرابع من قانون العقوبات الذى كان يحمل عنوان :

(اختلاس الأموال الأميرية والغدر) إلى عنوان جديد هو :

(اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر) مما يؤكد معنى لا يخفى هو أهمية الحفاظ على المال العام . كما ينطوى التعديل على دلالتين :

(١) انه استبدل عبارة (الأموال الأميرية) بعبارة (المال العام) وهى عبارة أكثر شمولا من الأموال الأميرية حتى لا يفلت أى معتد على « مال عام » من العقاب الذى يجب أن ينزل به ، لأن هذا هو مال الشعب الذى جاء منه ويتحتم أن يستخدم لصالحه .

(٢) أضاف التعديل عبارة (العدوان عليه) ليكون العدوان تجريما يستوجب العقاب ..

فإذا انتقلنا من العنوان إلى النصوص ، استوقفتنا ، مادتان :

المادة ١١٦ مكرا ونصها (كل موظف عام أضر عمدا ، بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل فيها بحكم عمله أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ..

فإذا كان الضرر الذى ترتب على فعله غير جسيم ، جاز الحكم عليه بالسجن ..

المادة ١١٦ مكررا (١) ، ونصها : (كل موظف تسبب بخطئه فى إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل فيها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحهم المعهود بها إلى تلك الجهة ، إن كان ذلك ناشئاً عن إهمال فى آداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة استعمال السلطة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ..

وتكون العقوبة مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات ، وغرامة لا تجاوز ألف جنيه ، إذا ترتب على الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها) .

والمعنى الماثل فى هاتين المادتين لا يخفى ويمكن إجماله فيما يلى :

أولا ـ إن الإضرار العمدى بأموال ومصالح الجهة التى يعمل فيها ، الموظف العام أو يتصل بها بحكم عمله أو بأموال الغير ومصالحهم المعهود بها الى تلك الجهة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ، ومعلوم ان الحد الادنى لعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة ثلاث سنوات ، وحدها الاقصى خمس عشرة سنة .

وهنا يحق لنا أن نتساءل : هل هناك إضرار عمدى بالأموال العامة أشد خطرا وأعظم نكرا من الخسائر الجسيمة التى لحقت بأموال البنك وحقوق المودعين ..

أى ضرر بالمال العام أكبر من أن تبلغ الديون المعدومة ١٣٠ مليون جنيه (مائة وثلاثين مليونا) وذلك أن الدين الذى يتقرر اعتباره معدوما لا يكون إلا إذا كانت الضمانات المقدمة من المدين غير كافية ، أو لم تكن هناك ضمانات بمعنى (سحب على المكشوف) ، ثم استحال سداد المبلغ المقترض .. فأين كانت إدارة البنك حينما أقرضت دون ضمانات ، أو بضمانات غير كافية للحفاظ على حقوق البنك فى استرداد أمواله ،

أى إضرار عمدى بالمال العام وحقوق المودعين أوضح من هذا ؟

ثانيا ـ إن الموظف العام الذى يتسبب بخطئه فى إلحاق الضرر الجسيم بالأموال العامة أو مصالح الجهة التى يعمل فيها أو يتصل بها أو بحقوق المودعين ، فإن عقوبته تكون الحبس والغرامة ، فإذا نجم عن الجريمة إضرار بمركز البلاد الاقتصادى ، أو بمصلحة قومية لها ، تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات . فأى خطأ أفدح من تلك الجرائم التى أشرنا إليها فى مقالاتنا السابقة ؟

وإذا كانت هذه هى جريمة العدوان العام وتلك هى العقوبات التى تنزل به فمن هو الموظف العام فى مفهوم الباب الرابع من قانون العقوبات ؟ وماهى الأموال العامة فى مفهوم ذلك الباب ؟

المادة ١١٩ مكررا تقول (يقصد بالموظف العام فى حكم هذا الباب :

هـ ـ رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون وسائر العاملين فى الجهات التى اعتبرت أموالها أموالا عامة طبقا للمادة السابعة أى المادة ١١٩ .

فإذا رجعنا إلى المادة ١١٩ نجد أنها تعرف الأموال العامة فى مفهوم الباب الرابع من قانون العقوبات بقولها « يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكا لإحدى الجهات الآتية أو خاضعا

لإشرافها أو لإدارتها :

أ ـ الدولة ووحدات الادارة المحلية .

ب ـ الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام ..

.....

جـ ـ الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التى تسهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة) .

ويؤخذ مما سبق :

أولا ـ أن رئيس وأعضاء مجالس إدارة البنك العربى الإفريقى هم موظفون عموميون .

ثانيا ـ أن أموال البنك العربى الإفريقى أموال عامة لأن الدولة تسهم فى رأس ماله بنسبة ٤٢,٨ ٪ .

ومن هنا تتضح مشروعية إنزال العقاب بكل من ارتكب جريمة فى هذا البنك دون تعلات من اعتبارات بنكية أو جنسية رئيس مجلس الإدارة ..

القضية هنا حماية الملكية العامة وتأمينها باعتبارها سندا لقوة الوطن حسبما تقضى بذلك المادة ٣٣ من الدستور ..

لقد أخذت مصر بقاعدة إقليمية القانون الجنائى ، فإذا وقعت الجريمة على أرض مصر فإن القانون الجنائى المصرى يطبق العقوبة على مرتكب الجريمة أيا كانت جنسية مرتكبها ..

وهل يعاقب الموظفون المصريون فى قضية مجوهرات بنك مصر بالسجن سنوات لا شهورا لأنهم قدروا هذه المجوهرات بأكثر من قيمتها الحقيقية توصلا إلى منح قروض بضمان المجوهرات التى لا توازى قيمة القرض ..

هل يعاقب هؤلاء ويترك رئيس البنك العربى الإفريقى .. ما هو الفرق بين الثمن الحقيقى ، والثمن المغالى فيه الذى يضار البنك بالفرق بينهما إذا قيس بما ارتكبه المشار إليه ؟

هل يستقر مجتمع تجرى فيه هذه الاستثناءات حتى فى القانون ؟
ماذا بقى لنا ؟
أسئلة ستذهب كسابقتها بغير جواب ..
ففى الاسبوع الماضى سألناهم فلم يجيبوا ، واستنطقناهم فلم ينطقوا ..

أقول هذا وبعد أيام ستنحل عقدة الالسنة الرسمية جميعا عندما يهل اكتوبر ويحل اليوم السادس منه فتظهر على الجميع أعراض الفصاحة والكتابة والخطابة ..

و٦ أكتوبر يوم مجيد من أيام مصر الخالدة أرض البطولات والانتصارات ولكن السلطة (العروس) أو الطاووس فى السبعينات وأسرتها وأحبابها **أجهضوا هذا اليوم العظيم** وباعوه وتاجروا به وتاجروا فيه **وانطلقوا بلا ضابط فى شراهة نهمة بحكم الحرمان القديم ، يثرون ويبيعون ويشترون حتى مالا يباع** ..

ورصد العدو المتعدد القنوات ، الظاهرة ، وأملى لها ليسهل عليه سحب السجادة من تحت أرجلهم وحتى يحبط الإنسان المصرى ابن البلد الذى توهج بالنصر ليوقف انطلاقته فإذا بالمزهو المعتز بنصره ونفسه وتاريخه ، يصيبه الدوار مما يراه من وصولية ، وطفوية ، من القاع إلى السطح ، واختلال القيم ، واهتزاز المقاييس حتى قال أحدهم يوم وفاة السلطان (من لم يسرق فى هذا العهد فلن يجد فرصة أخرى للسرقة) وليته كان صادقا فقد التقط اللصوص أنفاسهم سريعا **وبدأوا الجولة الثانية وانضم إليهم أعضاء جدد** ..

ولم يكتف القدر فيما يبدو بفرسان هذا الميدان من مصر فانضم إليهم ، بالاتفاق ، الحابل والنابل من البلاد الأخرى وراس بنكا مصريا يدعى البنك العربى الإفريقى العربى ، كويتى لا **وزن له فى الكويت كما يقولون لنا بأنفسهم** فليس بخير مواطنيه وليس بأعلمهم وليس بأقومهم وهو فى مصر بلد العلم والعلماء ، **ظاهرة مرضية** ..

مصر التى أعطت فى علم الاقتصاد : الدكتور عبدالجليل العمرى - زكى سعد باشا ، د . الرفاعى من محافظى البنك المركزى وإخوان هذا الطراز ..

ومع هذا تسلل ثم استشرى بالتقاء مصلحته مع مصلحة صغار النفوس ممن يحلمون بالثراء ، وآخرين يتطلعون الى المناصب وشرذمة كالعلق بطبيعتها فهى لا تعيش ، إلا فى مستنقع عارية من الموهبة والأصالة والقدرات الرفيعة .. فليس أمامها إلا الاختيارات الوضيعة ..

ولأن اكتوبر ، باكورة الشتاء فإن الفصحاء بعد مهرجانات اكتوبر سوف يدخلون فى بيات شتوى حتى يوليو القادم على التحديد ٢٦ يوليو فتنتظم من جديد حلقات الرقص ، وتعزف الدفوف ، وتدمى الكفوف ، من التصفيق الحاد ، وتبح الحناجر ، وتفرغ من الطعام الأناجر ، فتدخل فى بيات صيفى إلى اكتوبر .. وهكذا ..

ولكن أيها الشعب المصرى لولا أنى أنتمى إليك بكل خفقة بكل خلجة .. لولا أنك أبى وأمى وابنتى وولدى واسمى وعرضى .. لولا هذا وما أكبره لانسحب لومى ، بعدهم ، عليك فلولا من يقبل الجور ماكان من يجور .. أنت الذى ارتضيت هذا المستوى من الياقات البيضاء ثم تعرف بفطنتك مايصنعون فلا تحاسب إلا بعد أن تنشق المرائر ، فلاهم صدقوا معك ولاهم رعوا لك عهدا .. ومهما قلت لهم (مسا التماسى ياورد قاعد على الكراسى) لا يردون ولا يتحركون ، مع أن الكرسى الوظيفى حلق للحركة لا للتثاؤب أو استرخاء الرخاء أو جحوظ البلهاء .. ربما لأنهم ليسوا وردا ولكن حنظلا أو كما قال شاعر النيل حافظ ابراهيم :

أنت أنبت ذلك النبت يامصر فأضحى عليك شوكا قتادا
أيها القائمون بالأمر فينا قد نسيتم عهودنا والودادا

الدجال والشبكة :

فى فرنسا وزير مرهف الإحساس ، انتحر ، لأن الصحافة أشارت إلى ارتفاع مستوى بيته .. وسواء أصح هذا أم لم يصح فهو مال بلد ، فى

النهاية .. ولكن الدجال الذى سرق من بلدنا أى من مال غيره الملايين .. واستبدل (اللاشىء) بقصر عابدين أى ما يضاهيه .. يتقدمه موتوسيكل إذا سار - أحد موظفيه لواء مرور له قصة .

وفى المطار فتحت له قاعة كبار الزوار .

وإذا اقترض مزارع مصرى وتأخر فى السداد ، اهتزت صحيفة الاهرام .. أى والله .. غيرة على المال العام !!

وإذا بدد الدجال ٣٣٥ مليونا (ثلاثمائة وخمسة وثلاثين مليونا) باركت البيان الخيبان .. والبيان بدوره يقول كل شىء تمام التمام .. ليس فى الإمكان أحسن مما كان ، أن يحدث هذا كله وفى البلد قانون ودستور وصحافة ونائب عام ومدعٍ اشتراكى ، ومجلس شعب .. الخ ..

أن يحدث هذا كله أمام هذا الحشد كله **كارثة قومية** .. **إنها ظاهرة** .

لا يمكن أن يكون الدجال وحده ..

لابد أن هناك شبكة تتساند لأنها تعرف جيدا أن أى خلل أو خلخلة فأن أفراد العصابة سيتساقطون جميعا ..

فالعصابة قبل الكشف عنها (عصبة) بتجمعها والتقاء مصالحها .. وبعد الكشف عنها هى أكثر تساندا ، من الرعب .. إنها كراكب الأسد يراه الناس فيوجلون منه وراكب الأسد ، كما يقول ابن المقفع أشد وجلا .. ولهذا فإن العصابة تستميت فى الصمود فى وجه العاصفة .. ولكن لابد لليل من آخر ....

حكمة تقولها الطبيعة فى تعاقب الجديدين الليل والنهار .. وتقولها مسيرة تاريخنا فى غزاة الارض ، وبغاة الحكم ، « ومافيا » الدولار .. فما من طاغية أرادها بسوء حتى قصمه الله وعلى يد هذا الشعب حتى حين لا تشير الدلائل إلى المصير المحتوم ..

إنى أومن إيمانا لا يتزعزع أن العصابة ستسقط لأن الجسم يلفظ العضو المزروع فيه خاصة إذا كان فاسدا متحللا ..[١]

---

(١) تحقق هذا بفضل الله .

وسيكون سقوطها نقطة تحول ..

سيرد سيادة الدولة من غيبوبتها ، وسيرد للحكومة هيبتها الغائبة ، وشرعيتها المهلهلة ، وهويتها المجهلة كبيان وزارة الاقتصاد .

سيرد للقانون مكانته فى حياة الجماعة ..

سيرد للشعب ثقته فى سيادة القانون .

سيرد للشباب المصرى الذ يزمع الهجرة ، الأمل ، فى مجتمع نظيف شريف .

سيرد للشرف جدواه وهالته .. ففى وجود العصابة ، غدا الشرف سذاجة ، وكلمة الحق لجاجة ، وتضيع فى الحياة المعانى الجميلة ، والقيم النبيلة ، لأن كل شىء ضاع ..

وكلمة العصابة ليست صفة فضفاضة ولكنها حرفية ولنضرب مثلا : الشركات وقصتها مع رئيس البنك الإفريقى العربى ..

الشركـــات :

حمل إبراهيم الإبراهيم ، البنك الإفريقى العربى على الإسهام فى عدة بنوك وشركات داخل مصر وخارجها **لتكون منافذ لتهريب المال المصرى تحت اسم قروض لهذه الشركات وهى بدورها تقرضها لنوعيات معينة له مصلحة معها وفيها . نأخذ شركة (أمفكو) .**

شركة أمفكو : والشركة العربية العالمية للتمويل لوكسمبورج يسهم فيها البنك الإفريقى العربى بنسبة ٢٠ ٪ (ستة مليون دولار) واقترضت من البنك ٣٥ مليون دولار (خمسة وثلاثين مليونا) أى ٤١ مليون دولار (واحدا وأربعين مليون دولار) .

يقول تقرير الشركة نفسها عن عامى ١٩٨٣ و١٩٨٤ فى ص ٢٤ عن بند القروض :

٤٥,٨ مليون دولار قروض قصيرة الأجل وكمبيالات وشيكات مؤجلة الدفع .

وهذه عادة لا تكون إلا للمعارف والآثيرين المقربين .

● **٣٢,٤ مليون دولار أسهم غير مقيدة بالبورصات** ..

وترجمة هذا الرقم هو مضاربات فى سوق المناخ بالكويت .

● ١٢,٩ مليون دولار أصول أخرى يقول التقرير إنها استثمارات مالية تديرها شركات أجنبية ..

وقد بلغت خسارة شركة أمفكو ٣,٢٤٩,٠٠٠ (ثلاثة ملايين ومائتين وتسعة وأربعين ألف دولار) فى سنة ١٩٨٤ وارتفع هذا الرقم ١٩٨٥ فبلغ عشرين مليون دولار فى تقدير الخبراء .. **هذه الملايين ديون معدومة ضائعة على مصر** .. ومادام هو رئيس مجلس الإدارة فى الناحيتين أى البنك العربى الإفريقى .. وشركة أمفكو وغيرها فإن **الديون المتسربة والمهربة تحت اسماء مختلفة من قروض وتسهيلات وائتمانات ، مفقودة بلا حسيب أو رقيب** ..

(٢) بنك البحرين العربى الإفريقى (المنامة)

فقد احتياطاته كلها وهو بسبيل الانسحاب كبنك وسينقلب إلى فرع للبنك العربى المصرى ، قبل الإفلاس ..

(٣) بنك ارتوك اندترست ناسوا لبها ما وقد أصبح فى حكم الإفلاس .

(٤) بنك تونس العربى الافريقى ـ تونس وقد أنشأه البنك الإفريقى العربى فى مصر وأسهم فى رأس ماله بنسبة ٩٩,٩٩ ٪ .

وقد أنشأه الإبراهيم بعد أن أفلس بنك تونس الدولى الذى تسهم فيه شركة أمفكو بنسبة ٢٩ ٪ من رأس ماله ..

(٥) الشركة المصرية العالمية للاستثمار ـ القاهرة وتملك الشركة العالمية للتمويل (أمفكو) ٧٠ ٪ من رأس مالها ..

● مجموعة البنوك العربية الدولية :

يوباف ـ يويان .. إلخ .

هذه هى الأبواب الخلفية التى يمكن أن تكون منافذ للتهريب والتهرب ، ولكل منها قصة دامية تحكى كيف يتم نهب مصر مع حماية من ينهبونها ..

إنه يصرح متعمدا أنه اشترى مئات بالثمن البخس بعضا منها من ذوى الياقات البيضاء **ولكن لا ينسى انه اشترى من قومه الكثيرين أيضا .. اشتراهم بالقروض التى حملها علينا أى على حسابنا تحت اسم ديون معدومة ..**

اشترى فى الكويت الرجال والأسر والصحف والشركات وبعض الصحفيين والتفاصيل سجلها تقرير الرقابة سنة ١٩٧٩ وتقرير تفتيش البنك المركزى سنة ١٩٨٤ ..

بل بلغ به الأمر حد إقراض نفسه للمضاربة فى سوق المال مخالفا بها نص المادة ٢٦ من النظام الاساسى للبنك والتى تجيز (حصول أعضاء مجلس إدارة البنك على تسهيلات ائتمانية بشرط منحها للعملاء ، وبشرط أن تكون فى حدود أغراض البنك ويقع باطلا ما يخالف ذلك) .

ويبدو أنه لم يقرأ الجملة الأخيرة للمادة السادسة والعشرين أو قرأها ولم يفهمها .. أو فهمها ولم يعمل بها لغرض فى نفسه مالبث أن تكشف وافتضح ..

ولم يحدث هذا منه مرة فحسب بل تعدد على النحو التالى :

حصل لنفسه على قرض من البنك العربى الإفريقى بمبلغ ١٥ مليون فرنك سويسرى تعادل فى ذلك الوقت ٩ مليون دولار ، وذلك للمضاربة به فى أسواق المال وقد نفذت هذه العملية على مرحلتين الأولى بحوالى ٦ مليون دولار فى ١٩٧٩/١٠/٣١ والأخرى بحوالى ٣ مليون دولار حولت للبنك العربى الإفريقى بالقاهرة من البنك العربى الإفريقى بعمان الذى يرأس أيضا مجلس إدارته) ..

غرفة العمليات ..

وعلى الطريقة الأمريكية أعد غرفة عمليات للرد على الحقائق بالأكاذيب والتمويه .. ومثله يتوسل بوسائل اعلامية مستأجرة وملاكى .. أما الفئة الأولى فمعروفة كتبت أسماءها أكثر من جريدة ، وافتضح أمرها من الإعلانات المبوبة والأحاديث المدبلجة ..

أما الفئة الأخرى فالمستوظفون عنده والقائمون على رعاية حياته بكل متطلباتها .. ثم تأتى بعد هذا ..

مجلة اليوم :

مجلة أصدرها بدون ترخيص والمسألة ليست مخالفة إدارية وقانونية إنما **المهم والمستفز انه لا يأبه بالدولة وقوانينها ونظمها .. ليس عنده اعتبار لشيء** .. بما فى ذلك حتى مجلس الشورى الذى يملك أمر الصحف أو المجلات العديدة والجديدة .. لقد رتب نفسه على أنه دولة داخل الدولة بل أكبر من الدولة .. وأن دولته الجديدة استقطبت واستوعبت الدولة الأصلية فهو يملك أن يخالفها .. والحقيقة أن خلاف الرأى لا يفسد للود بينهما قضية .. وإلا كيف قبلت منه الكبائر والجرائم والتحديات ؟

مجلة على كل عدد منها عبارة (غير مخصص للبيع) ولأنه غير مخصص للبيع فهو غير مرقم على النسق التالى :

العدد صفر (١) العدد صفر (٢) ، العدد صفر (٣) ...

وكيف يتأتى لمجلة بدون ترخيص أن تطبع فى مطابع دار الإسكندرية للطباعة والنشر التى تسهم فيها شركة أمفكو بنسبة ٢٠ ٪ من رأس المال .. التى يرأس إبراهيم الإبراهيم مجلس إدارتها ويسهم البنك الإفريقى العربى بنسبة ٢٠ ٪ من رأس مالها كما أشرت ..

كيف يجمع اشتراكات ؟

ألا يدخل هذا فى عداد الأحابيل والتحديات ؟

مجلة (اليوم) على العدد صفر ٢ الصادر فى مايو . صورة على نجم على الغلاف ..

وعلى العدد صفر ٣ ـ يوليو ١٩٨٦ نقيب المحامين الأستاذ أحمد الخواجة .

وعلى العدد صفر ٤ ـ أغسطس ١٩٨٦ صورة السيد / كمال حسن ع ـ

ماذا يريد أن يقول ويوهم ويوحى ..؟ .. ماذا يريد ؟ **فسروها** .

وفى داخل المجلة يستكتب أقلاما وأقلاما ومن لم يكتب له يلجأ إلى حيلة هى نشر المقالات القديمة التى مضى على نشرها سنوات بزعم (ثباتها على الزمن) وهو تمويه مكشوف ليتكثر بالاسماء فى باب الإيحاء والادعاء ..

والتكاليف من مال البنك .. ولما كشفنا أمرها ادعى أن شركة إنجليزية تصدرها ..

الرد على المصور :

أشرت فى المقال الرابع الى الرد على المصور ، وحين شرعت فى كتابة هذا المقال كان المصور قد انكشف أمره وإذا عرف السبب بطل العجب .. ومادامت الأسباب معروفة فهو لا يستحق الرد إلا إذا أرادت غرفة العمليات التى أعدها المصور بدوره لخدمة « السيد » ان تزداد بها معرفة ..

الرد على رد السيد كمال حسن على :

أبرز مافى رد السيد / كمال حسن على زعمه أنه لم يكتب إلى دولة الكويت فى طلب الإبقاء على رئيس البنك الإفريقى العربى ، وهل التزكية لا تكون إلا بالكتابة ؟ إنها ميسورة بغيرها من وسائل الاتصال والتوصيل .

ثم بماذا يفسر بقاء رئيس بنك كتب فيه وزير الاقتصاد فى وزارته خطابا معززا بالحقائق ، التى تدخل تصرفاته فى باب التجريم ؟.

نقطة أخرى :

السيد / كمال حسن على كان رئيس المخابرات العامة .. أى يعرف بحكم هذه الوظيفة ماتحت الجلد ، بل ماتحت النخاع ، حتى ولو لم يكتب وزير الاقتصاد هذا الخطاب .. **فإذا كان من خلال وظيفته لم يعرف حقيقة رئيس البنك المشار إليه ، فكيف ظل هو نفسه فى منصبه ؟**

وإذا كان يعرف بحكم أنه رئيس المخابرات العامة ثم أملى له **فمسألة تستوجب المساءلة بما جره هذا الإملاء والإبقاء من خراب على اقتصاد مصر .**

السيد / على نجم مرة أخرى :

سئل محافظ البنك المركزى فى سبتمبر سنة ١٩٨٦ فى حوار تلميعى مزدوج مقصود ذى شقين أو غرضين :

- هل تم التفتيش على البنك الإفريقى العربى الدولى ؟

فأجاب :

- آخر تفتيش كان فى ١٩٨٤ وكان للبنك ملاحظات قوية بعضها تم تصحيحه ، والآخر فى مراحل التصحيح ..

فهل تحتاج الملاحظات القوية فى الاقتصاد عصب البلد ثلاث سنوات من ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ لتصحيحها يا محافظ البنك ؟

الواقع أن هذا التقرير وما به من ملاحظات حول تصرفات الإدارة فى هذا البنك كان كافيا لتغيير الإدارة بعد محاسبتها وتقرير التفتيش (٣٤) صفحة أربعة وثلاثون فضلا عن الكشوف والمرفقات .

أضع تحت عين محافظ البنك المركزى حقيقة واحدة من حقائق كثيرة جاءت فى هذا التقرير ، تكفى إحداها لتجريم رئيس البنك المسنود . جاء تحت بند القروض والسلفيات للعملاء خارج مصر حسب أنواع الضمانات المقدمة :

- **القروض والتسهيلات التى منحت بدون ضمان :**

١٥٧,٨٠٠ مليون (مائة وسبعة وخمسون مليونا وثمانمائة الف دولار وقت أن كان رأس مال البنك المدفوع ١٤٠ مليون دولار (مائة واربعين مليون دولار) .

كان هذا فى مارس سنة ١٩٨٤

وفى سنة ١٩٨٦ تعثر البنك وخسر ٩٧,٩ مليون دولار (سبعة وتسعين مليون دولار وتسعمائة الف دولار) وكان المفوض أن يصفى أعماله كنص

النظام الأساسى للبنك فإذا بالمحافظ يقول فى حواره :

(بالنسبة للبنك الافريقى العربى هو تحت السيطرة التامة من البنك المركزى ، ومنذ بداية هذا العام ونحن على اتصال بمراقبى حسابات هذا البنك ، وبمجلس إدارته . وتم اتخاذ العديد من الإجراءات إلى الآن سواء على المستوى الفنى أو على مستوى الأداء . ولهذا وافقت السلطات فى البلاد الأخرى ، المساهمة على زيادة حصتها فى رأس المال وما كان هذا ليتم لو لم تكن الدولة مطمئنة إلى تدخل البنك المركزى وتصويبه لأوضاع هذا البنك) .

ليقل لنا محافظ البنك المركزى ماهى الدول التى وافقت على الزيادة ؟ أليست دولة الكويت ؟ لأنها وحدها الرابحة فى الصفقة بما تحصل عليه من قروض وتسهيلات ثم رئاسة البنك منذ انشائه ، وهو مالم يحدث . ولن يحدث فى غير مصر . وبالرجوع إلى تقرير التفتيش من البنك المركزى المصرى على البنك العربى الإفريقى الدولى طبقا للمادة ٩ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٥ بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٣ نجد :

	القيمة بالمليون دولار	النسبة
تسهيلات ممنوحة لعملاء داخل مصر	٩٩,٨	١٥ ٪
تسهيلات ممنوحة لعملاء بالدول العربية	٥٢٨,٣	٨٠ ٪
من هذه التسهيلات تسهيلات للكويت وحدها	٢١٥,٧	

أى أكثر من نصف نسبة الدول العربية مجتمعة ..

وأكثر من ضعف نسبة مصر المتساوية معها فى نسبة رأس المال .

يضاف إلى هذا نسبة تفوقها فى عضوية مجلس الإدارة بمقدار الضعف أيضا مع تساوى مصر فى نسبة رأس المال .

وهكذا يخدعنا محافظ البنك المركزى مرتين ليحمى رئيس البنك المقصود بدلا من كشف خبيئة أمره وفاء بمسئولية مركزه وأمانة الضمير

لمن وضعه البلد قيما على ماله ..

ومن طرائف السيد / على نجم ، قوله (ولم يحدث خلال تاريخ عملى أن قرأت فى أية مجلة حديثا عن البنوك مثلما حدث فى الأسابيع الأخيرة) .

ولكنى أقول له : إنى غير المتخصصة جدا ، قرأت عددا كبيرا من المجلات التى تصدر بالإنجليزية عن البنوك ، وبها كثير من الأحداث التى لا تبلغ فضيحة رئيس مجلس إدارة البنك الإفريقى العربى لأنها فى البلاد الأخرى تتدارك فورا ، ومع هذا نشرت مخالفات وتجاوزات جعلت **البعض يسجن والبعض ينتحر !! حين يعيش ويرزق إبراهيم الإبراهيم فى مصر** ..

ومما قرأت :

- مجلة عالم البنوك ـ يونيو سنة ١٩٨٦
  الموضوع (أزمة البنوك الإسرائيلية)

  القصة كاملة تتناول (أربعة رؤساء بنوك ووزيرا ، والذى حدث بعد هذا العدد أن إسرائيل أطاحت برؤساء هذه البنوك ومحافظ البنك المركزى فيها واستقال وزير الاقتصاد .).
- أعداد شهر أغسطس من مجلة ميد (الشرق الأوسط للأعمال الأسبوعية Meed) .
  الموضوع عن البنك الإفريقى العربى وعن بنك البحرين الإفريقى العربى ..
- مجلة المصارف والبنوك . عدد اكتوبر سنة ١٩٨٤
  الموضوع فضيحة بنك (أرتوك) أحد البنوك التى يسهم فيها البنك العربى الإفريقى فى مصر ، **أو فضيحة رئيسه بالذات[1] تحت عنوان : من هو الذى على الكرسى الساخن ..**

Who's in the hot seat

- مجلة المال للشرق الأوسط

Middle East Money

---

(١) رئيس ارتوك ، ابراهيم الابراهيم (رئيس مجلس الادارة)

المجلد الثانى عدد (٥) أغسطس سبتمبر سنة ١٩٨٦

الموضوع (خسائر البنك الإفريقى العربى) ..

● مجلة : البنوك العدد الصادر ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٦ الموضوع (المسلسل الجهنمى لفضائح المصرفيين المشبوهين والمرتكبين والمتلاعبين بالمليارات) ..

(عن انهيار بنك امبرو زيانو) الإيطالى .

الموضوع الثانى عن :

إدارة « السوسيتيه جنرال » تتكتم على خسائر مبلغ ٢٧٠٠ مليون فرنك ، وديوان المحاسبة يضع يده على القضية والحكم قريب ..

● مجلة البنوك العدد ٢٢٩ يونيو سنة ١٩٨٦

الموضوع :

(بنوك التكساس تتخبط فى متاعب رهيبة) .

نقدم هذا نحن غير المتخصصين لمحافظ البنك المركزى قمة التخصص **والذى لا يقرأ .. لعله يقرأ أو لعلى أهتدى إلى اختراع « قراءة » بفتح القاف على وزن « فهامه » لتقرئه ..**

وهكذا نرى أن :

القضية خطيرة :

ولكن الأخطر : السكوت عليها أو "شلل إزاءها على كافة المستويات .. ويتفاقم الخطر بقدر عدد الذين يمسهم الموضوع بما فيه ، وخطورة مواقعهم ..

من يملك المحاسبة أو النقد ولا يفعل لابد له من تفسير ..

ولكن ألا يحق لنا أن نقول لإبراهيم الإبراهيم (اصنع ماشئت) مادام بضعة رؤساء حكومة على التعاقب ـ باستثناء فؤاد محيى الدين ـ لا يملكون معك حلا أو ربطا ..

(أصنع ماشئت) مادام محافظ البنك المركزى يغطيك بما يشينه هو .. (اصنع ماشئت) مادام .. القانون يطبق على أبناء البلد دونك !! (أصنع ماشئت) هل يحقق معك أحد ؟ هل قال لك أحد قف من أنت ؟ لم يحدث حتى

الآن ، لأن أهل الكهف أيها المصرى المنكوب لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا ، على الرغم من المكاتب المكيفة والهالات المزيفة ..

(اصنع ماشئت) فرئيس الحكومة السابق لم يبال بخطاب وزير الاقتصاد ، ورئيس الحكومة الحالى الذى يرد على السابلة ، لم يرد على أهل الرأى . ووزارة الاقتصاد أصدرت بيانا خيبانا لن يجرؤ أحد منا بدءا من الوزير إلى كاتب الأرشيف أن يوقعه فولد ميتا ..

(اصنع ماشئت) فقد كممت الإعلام ـ بالكسر ـ (والأعلام) بالفتح وكلاهما جارح ..

(وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولى المتقين)

١٩ ك الجاثية ٤٥

(اصنع ماشئت) مادمت استقطبت فى بلدك الكويت ، الأفراد والشركات والأسر (الكباره) والأشخاص الكبار ..

واستقطبت فى بلدنا مصر ، الصغار ، مهما تصدروا المؤسسات والصفحات ، فالمكان يشرف بالمكين لا العكس .. ويفخر بالطهارة لا الرجس .. انت كاذب نعم ، فقد أجبت عن سؤال المبنى الجديد للبنك بجاردن سيتى بأنه تكلف ١٧ مليون دولار (سبعة عشرة مليون دولار) فى حين أن تقرير تفتيش البنك المركزى من واقع أوراقه والذى بدأ فى ١٩٨٣/١٢/١٢ وانتهى فى ٣ مارس سنة ١٩٨٤ يقول :

(إن مبنى جاردن سيتى تكلف ٢٨,٢ مليون دولار حتى ٨٣/٩/٣٠ أى قبل أن يتم ، أو أن الرقم بعبارة أخرى ارتفع بعد هذا عند التشطيب النهائى .

وهكذا يتبين ، بلا مؤاخذة ، أنك كاذب ولكن (اصنع ماشئت) .. **أنت مضلل نعم لأنك أجبت عن سؤالى :**

كم عدد الأعضاء المصريين فى مجلس الادارة ؟

ـ وانا أعرف أنهما اثنان ، وللكويت أربعة ، مع أن مصر والكويت تتساويان فى نسبة إسهامهما فى رأس المال ..

ولكنك أجبت عن السؤال بأن عدد موظفى البنك ٦٠٠ ستمائة من المصريين ، وما عن هذا سألتك : لأنك لا فضل لك فيه ، ولو استطعت أن تستخدم من الكويت هذا العدد لما تأخرت ، فضلا عن أن البنك على أرض مصرية ..

ولكن (اصنع ماشئت) فطالما ابتلينا بأمثالك ثم شهدنا نهايتهم وقد (أخذتهم الصاعقة بظلمهم) .. (وقد خاب من حمل ظلما) ..

(اصنع ماشئت) فقد كتبنا ما يفجر الصخر ، وينطق الحجر ولكن .. (اصنع ماشئت ..)

أنت دجال نعم ولكن لو كنت فى دولة أذكياء لانكشف أمرك وحقق معك ... وحتى بعد أن انكشف أمرك وسجل فى تقارير بعد تقارير ماذا حدث ؟ ألغيب الرقابة الإدارية !! (فاصنع ماشئت) ...

أنت مهرب .. **متهرب نعم** ولكنك لو كنت فى دولة ذات سيادة لطارت رأسك وعلق جسدك للنسور جزاء (للغرور) الذى لقبك به « الأعدقـاء » أى أعداء الأمس أصدقاء اليوم (فاصنع ماشئت) ...

أنت صفيق نعم ولكن (اصنع ماشئت) وهل يعقل أن يقبل شخص أن يعيش فى بلد يرفضه ، وشعب يبغضه ، والرفض والبغض معناهما الاشمئزاز والاحتقار ، وتقبل أن تعيش على أرضنا فأنت كائن فقط لا إنسان ..

وفى هذا عزاء لنا فإذا كنا أصحاب المال المهدر ، فأنت مهدر أيضا .. والمال حتى وإن بلغ الملايين .. أرخص كثيرا من الإنسان التنين ..

ما الذى يبقيك بعد أن عرفت رأينا فيك ؟ يصف أهلنا فى الريف بليد الإحساس بأنه (جلده نحس) فهو كالخرتيت لا يحس ، والجلد علامة الإحساس .. لأن نهاية أطراف الأعصاب تحت الجلد مباشرة ، ولهذا يؤلم الجرح أو الحرق فى الجلد أشد الآلم وهنا تبدو حكمة آيات العذاب فى الآخرة للذين استحقوه (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب) .

٥٦ م النساء ٤

والذى يثير العجب أكثر ، أن دولتك لم تسحبك ، وتذكرت انجلترا حين كانت امبراطورية لا تغيب عنها الشمس وسحبت (كرومر) بعد حادثة دنشواى على بعد مابينك وبين كرومر حتى ينعدم القياس ـ وإن كنت أمقتكما معا على غير معرفة من أجل مصر ـ وبعد ما بين حادث دنشواى وبين حوادثك التى تدفع ثمنها مصر ، كلها لا قرية صغيرة فيها ..

أما الضالعون معك ، المتقامئون لك ..

أما القبض منك مباشرة أو من خلال الأبناء والأقارب والمنافع وشقق باريس ولندن وعضوية مجالس البنوك والشركات والهبات والإكراميات السخيات والإعلانات والصفحات المريبات الغزيرات ـ وكله من مال البنك أى مالنا .

فإننا نطالب بمحاكمتهم والتحقيق معهم **بتهمة الخيانة** .. لقد خسرنا موقعة (مرج دابق) مع سليم الأول ، لأنه اشترى أيضا من يبيع مثل خير بك الذى حقت عليه سريعا لعنة السماء والأرض وذاق العذاب جزاء وفاقا ..

والذين خانوا عرابى سنة ١٩٨٨٢ ..

إن معارك الداخل من اقتصاد وآثار ديكتاتورية ليست أقل خطرا من معارك الميدان ، فلها مقومات المعركة ، من حيث النتيجة والأثر البعيد ..

بل إن هؤلاء ذنبهم أعظم فإن أى دخيل لايمكن أن يجرؤ على اقتراف إثم وارتكاب جريمة إلا بطابور من هؤلاء العملاء الذين يحملون اسمها وينخرون فى عظامها كالسوس ..

(وحبط ما صنعوا فيها وباطل ماكانوا يعملون)

١٦ ك هود ١١

(أولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة)

٦٩ م التوبة ٩

أما الآخرة فلن يفلتهم الحساب والعذاب من العادل القادر ..

أما الدنيا فان لم نجعل منهم عبرة لغيرهم فقل على هذا الجيل السلام ..

لن تجدى المدارس أو حتى المساجد فى نفوس خربت تخريبا ودمرت تدميرا ..

قد يجوع الإنسان ويحتمل قسوة الجوع .. ولكن ليس أقسى على الانسان من أن يضام ..

واحتمال الأذى ورؤية جانيه غـذاء تضـوى به الأجسـام

إن رئاسة التحرير من اليوم يجب أن تكون بالانتخاب لا التعيين حتى لا تكون ثمنا ..

إن القلم الذى أقسم به الله وما سطر ، قيمة عليا لا سلعة قابلة للتداول ..
إن الكتابة حرم ومحراب لا يَمَسُّهُ الا المطهرون ..
وسوف نطهر هذا المحراب ..
سوف نزيح عنه أكداس التراب ..

فيعود مركز إشعاع ، عزيزا من تعفف وامتناع ، كريما لا يشترى ولا يباع .. صلبا لا يلين ولا ينصاع .. مؤمنا لا يخشى ولا يرتاع .. لأن فى السماء إلها لا يعبد غيره ولا ينفع غيره .. أما إذا تخوف رعديد من بشر ... وتخوى العبيد من الأثر ، وتجوف العقل من المعنى ، وتخلى الضمير عن القيمة ، سقط القلم من اليد ، لأن صاحبه ، قبله ، سقط من العين ..

لقد علمتنا تجربة مصر الزراعية فى فجر التاريخ ردم المستنقعات ، واقتلاع الأحراش وتنظيف الأرض حتى تزكو بها الزراعة ، ولولا هذا لما أعطت مصر هذا الطرح مختلفا ألوانه من زراعة الأرض بالحب وزراعة العقل بالعلم ، وزراعة الوجدان بالفن ، وزراعة الإنسان بالدين ..

ولكننا الآن لا نزرع ، وبالتالى لا نردم المستنقعات حتى وأن زكمت رائحتها الأنوف ، ولا نقتلع الاحراش ، والدليل صفقة القمح التى جاءت فى الوقت الذى خرج من مصر ٣٣٥ مليون دولار (ثلاثمائة وخمسة وثلاثون مليون دولار تهليبا وتهريبا .. (١)

---

(١) صفقة القمح يقدر ثمنها بنحو ثلاثين مليونا .

ويكتب على مصر هذا كله .. ويفرض على الشعب المصرى ، ولاته هذا كله وهو رضوان الجنة التى كان الناس يهبطونها ويمتارون ..

بل مصر فى القرآن الكريم جنات وعيون لا جنة واحدة .. (كم تركوا من جناب وعيون وزروع ومقام كريم) .

٢٥ ك الدخان ٤٤

و « كم » هنا للتكثير .

ولكننا نسينا الله فأنسانا أنفسنا ، ونسينا تراثنا فلم نستهد الخالق ولم نستوعب التاريخ ..

ولكن هذه التجربة المريرة لن تمر حتى يلقى الجناة جميعا جزاءهم .

هذه التجربة لن تمر بدون التسجيل فى كتاب مفصل تفصيلا .. يدمغ الجناة بوثائقها وحقائقها حتى يعلم هذا الجيل والأجيال القادمة من أجرموا فى حق هذا البلد .. ومن حفظوه حتى لا يستوى الصادق والمارق ..

وهل تستوى الظلمات والنور ...
أو الفاضل و « المغرور » ؟
قسما ببارىء الكنانة وواهب النيل
قسما بمصر وجراحاتها وتاريخها الطويل ..
قسما بشعب يُحسبون عليه وقد أذاقوه الويل ..
أننا لن نكف حتى تنتصف مصر [1] **وتحترم إرادة الشعب المصرى الذى هو وحده مصدر السلطات** ..

---

(١) بفضل الله بررت بهذا القسم فلم أضع القلم حتى غادرت الجريمة ، أى إبراهيم الإبراهيم البلاد وحتى عين محافظ جديد للبنك المركزى .